

دور ثقافة المواطنة في تفعيل التنمية الشاملة، قراءة نقدية للحالة الجزائرية

قريد سمير*

قسم الإعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم (الجزائر).

تاريخ النشر: 2017/12/20

تاريخ الاستلام: 2017/05/09

المخلص:

أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عالمنا المعاصر إلى بروز مفاهيم جديدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد في عملية التنمية الشاملة، وقد أخذ هذا الدور بعدا استراتيجيا بارتكازه على الإنسان كرأس مال بشري يجب تثمينه وفسح المجال أمامه للمشاركة الحقيقية في دفع عجلة النمو. لكن المتأمل في الحالة الجزائرية يلاحظ أنها متخلفة إلى حد كبير بسبب هيمنة القيم التقليدية القائمة على النظرة الاقتصادية المغيبة للفرد الجزائري (المواطن) في معادلة التنمية، وعدم منحه الفرصة ليعبر عن طاقاته وإبداعاته مما ولد لديه شعور بالانتكاسية والانهمامية وعدم مجابهة الواقع.

الكلمات المفتاحية: الثقافة؛ المواطنة؛ التنمية الشاملة؛ قراءة نقدية؛ الجزائر.

Abstract:

Social, economic and political transformations in our contemporary world have led to the emergence of new concepts about the role that individuals can play in the comprehensive development process. This role has taken on a strategic dimension by basing it on man as human capital that must be valued and allowing him to truly participate in advancing the wheel of growth. But the contemplator in the Algerian case notes that it is lagging behind to a large extent due to the dominance of traditional values based on the absent economic view of the Algerian individual (citizen) in the development equation, and the failure to give him the opportunity to express his energies and creativity, which generated a feeling of setback and defeatism and not confronting reality.

Keywords : the culture; Citizenship; comprehensive development; critical reading; Algeria.

1. مقدمة:

أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عالمنا المعاصر إلى بروز مفاهيم جديدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد في عملية التنمية الشاملة، وقد أخذ هذا الدور بعدا استراتيجيا بارتكازه على الإنسان كرأس مال بشري يجب تثمينه وفسح المجال أمامه للمشاركة الحقيقية في دفع عجلة النمو.

لكن المتأمل في الحالة الجزائرية يلاحظ أنها متخلفة إلى حد كبير بسبب هيمنة القيم التقليدية القائمة على النظرة الاقتصادية المغيبة للفرد الجزائري (المواطن) في معادلة التنمية، وعدم منحه الفرصة ليعبر عن طاقاته وإبداعاته مما ولد لديه شعور بالانتكاسية والانهزامية وعدم مجابهة الواقع.

ومن ثمة سنجاول في هذه المداخلة تسليط الضوء على دور ثقافة المواطنة في تفعيل التنمية الشاملة بالجزائر، من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم مثل: ثقافة المواطنة، والتنمية، ثم التعرض إلى سوسيولوجيا الفعل التنموي بالجزائر، ثم التطرق إلى تكريس ثقافة المواطنة لتفعيل الفعل التنموي بالجزائر وأخيرا خاتمة.

2. تحديد المفاهيم :

ينطوي أي بحث أو دراسة سوسيولوجية على مجموعة مفاهيم ومصطلحات علمية، تتطلب من الباحث تحديدها تحديدا دقيقا حتى يسهل فهم دلالتها العلمية – اللغوية والاصطلاحية، ومن ثمة فإنه من المهم قبل الخوض في معالجة هذا الموضوع تحديد المفاهيم الأساسية التي يتضمنها هذا الأخير، وهذا لتوضيحها في إطار العمل الراهن كما يلي:

1.2 التنمية:

التنمية لغة من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وفي المال بمعنى زاد وكثر (حجاب، 1998، ص 33).

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت عدة تعريفات "فمن الناحية التاريخية بدأ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي إلى حد اعتباره العنصر الوحيد لعملية التنمية، وهذا من خلال فكرة مؤداها أن كل التغيرات التي تظهر على المجتمع يمكن إلى إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية، وهي بهذا المعنى كانت تعني إلى عهد قريب "التحديث الاقتصادي وإذا ذكرت الجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية فإنما توضع بصورة صريحة أو ضمنية كنتائج للتقدم الاقتصادي" (الجابري والإمام، 1995، ص 21).

وبالتالي فإن هذه النظرة "الاقتصادية" *économiste* تجاهلت العوامل الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية، رغم أهميتها في المحافظة على مقومات المجتمع.

ولقد جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956 بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع" (شفيق، 1997، ص 13).

وبعبارة أخرى فإن التنمية المحلية تتحقق من خلال مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين للتسيير الحلول للمشاكل الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية على المستوى المحلي.

وفي نفس الصدد تشير "منال طلعت محمود" بأن التنمية "كمفهوم شامل يضم في طبيعتها المستوى المحلي، والإقليمي، والقومي... ويعني التدخل المقصود من جانب المجتمع وأجهزته، وهي في ذلك لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة، وعلى اختلاف صورها وأشكالها، فتحدث فيها تغييرات كمية وكيفية عميقة وشاملة" (محمود، 2001، ص 13).

وبتعبير آخر فإن هذا التعريف ركز على مفهوم التنمية في إطارها الشامل، والذي يعمل على إحداث التغير الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، الذي طرأ على الإنسان والمجتمع وكافة جوانب الحياة.

وعلى كل يمكن القول أن التنمية هي شكل من أشكال التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يمس جوانب الحياة برمتها، بهدف انتشار المجتمع من حافة الركود والتخلف إلى التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

2.2 ثقافة المواطنة:

تعتبر ثقافة المواطنة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في البلدان المتقدمة السابقة للنهج الديمقراطي، والاعتراف بحقوق الإنسان، وتأمين دوره كرأس مال بشري وفسح المجال أمامه للتعبير عن ذاته، كما تتحقق عبر تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها تحفيز الإيرادات الحرة لدى المواطنين كمسؤولين فاعلين للمشاركة في كافة مناشط الحياة "ومن هنا تأتي أهمية الثقافة الديمقراطية الفاعلة التي تعطي المجتمع نورا وثقافة، وتحشد الكتل الاجتماعية للمشاركة في العملية الديمقراطية بوعي، والوقوف ضد الانتهاكات والالتفافات على المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان، وتدفع بعملية التغيير الاجتماعي إلى الأمام" (الشميري، 2004، ص 251).

وفي سياق آخر هناك من يعرف ثقافة المواطنة انطلاقاً من مفهوم الثقافة المواطنة لبناء الديمقراطية وبناء المواطنة، وأن هذا المفهوم يعني: أولاً- أن الديمقراطية هي ذلك التمثل الخلاق للتنوع والتباين وهي الإدارة السياسية المتوازنة للاختلاف وللتعددية الثقافية التي يفرضها المجتمع المدني.

ثانياً- أن العمليات الثقافية التي تنتجها أفكاراً أو مواقف أو سلوكيات هي التي تشكل ديناميات الديمقراطية، فما يحرر قيم الحياة الديمقراطية ليست دعاوي الدولة أو دعاوي الأحزاب وشعاراتها في الحرية و المساواة والعدالة ونحوها... وإنما الذي يحرر تلك القيم هو ثقافة تعترف بالتنوع والاختلاف وتحتضن بهذا الاعتراف عبر تحيزاتها الاجتماعية النمطية المتقاطعة عند نقطة تجعل المشكلة الفردية مشكلة جماعية والمصلحة الخاصة مصلحة

عامة وذلك ما يجعل كل إشكال الاعتراف الخلاق بالاختلاف خطوطا في نسيج الشبكة العامة لما يسمى بالثقافة المدنية أو ثقافة المواطنة (غلوم، 2002، ص 113-114).

هذا، ولكي تتحقق ثقافة المواطنة بين ثنايا جماعة بشرية تقتضي تحقق البعد الإنساني والاجتماعي الأصيل و الأصلي السابق للبعد السياسي، كون البعد الأول يمثل البعد الأولي للخلق. خلق المجتمعات (عروب، 2006، ص 178). ومعنى هذا أن ثقافة المواطنة سابقة على السياسة والتي تؤصل الجانب الإنساني والاجتماعي للأفراد، ولكي تتحقق ثقافة المواطنة في ارض الواقع لابد من تحقق قيم هذه الثقافة في سلوكيات وممارسات وذهنيات الأفراد، كالتسامح والاعتراف بالتعدد والتنوع، والمشاركة و نبذ العنف واحترام الآخر. وفي السياق ذاته يعتقد باقر سلمان النجار انه من الصعب الحديث عن مجتمع للمواطنة بعيد عن الفضاءات الثقافية والسياسية والاجتماعية السائدة. بمعنى آخر أن ما تفكر فيه الجماعة وتمارسه على الواقع إن هو إلا انعكاس للثقافة السائدة وتجلياتها على الواقع (النجار، 2008، ص 34).

وفي نفس الصدد يؤكد عزمي بشارة أهمية تجسيد قيم ثقافة المواطنة ودورها في القضاء على النعرات الطائفية وتوحيد أفراد المجتمع حول مبدأ العيش المشترك، والاعتراف بالآخر، وإدارة الخلافات سلميا، في إطار مجتمع ديمقراطي قوامه المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم أو جنسيتهم أو ثقافتهم، فيقول "ليس الاختلاف بالرأي تشرذما أو فرقة، ولا التعددية انشقاقا، بل هي من عناصر غنى الأمة الديمقراطية، فالأمة الديمقراطية ليس مولودا عضويا، بل نتاج تفاعل التعددية والاختلاف في إطار سياسي واحد ذي سيادة وجهها الآخر هو المواطنة (بشارة، 2010، ص 51).

هذا، ويتوافق مفهوم المواطنة في الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة مع مفهومين آخرين هما مفهوم "المجتمع المدني" ومفهوم الدولة - الأمة " أو " الدولة - الوطن " أي (nation - state). وبالفعل فقد تبلور مفهوم المواطنة تاريخيا في إطار " الدولة -

الوطن" ي القرن العشرين وتتطور في جدلية دائمة مع المجتمع المدني فيها (كيوان، 2001، ص 3).

والمواطنة وفق هذا المنظور لا تبني إلا في بيئة سياسية ديمقراطية – قانونية، تتجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم العقلية والعملية (..). ويكون دور الدولة ومؤسساتها في هذا الإطار هو إيجاد المناخ القانوني والاجتماعي، وبناء الأطر والمؤسسات (المدنية) القادرة على احتضان جميع التعبيرات، لكي تشارك في صياغة مفهوم الثقافة الوطنية وإثراء مضامينها بقيم المجتمع والعصر (محفوظ، 2005، ص 116-117).

إذا يمكن القول من خلال ما سبق، أن ثقافة المواطنة هي انتماء يتعمق لدى الفرد حينما يكون فعالا في مجتمعه، مشاركاً في الحياة الاجتماعية والسياسية بصورة ايجابية فعالة، إن المواطنة ليست بالنسبة إلى المكان، بل هي تاريخ مشترك، معتقدات مشتركة سواء كانت سياسية أو دينية أو اقتصادية... الخ، حياة مشتركة، قيم مشتركة، تبادل للخيرات والمنافع (...). هي مشاركة في اتخاذ القرار في ظل دولة واحدة وتحت أي نظام عادل للحكم وخاصة إذا كان هذا النظام ديمقراطياً (النشار، 2008، ص 30).

ثانياً: سوسيولوجية الفعل التنموي بالجزائر :

مادامت التنمية هي قبل كل شيء قيم ومفهوم مجتمع ورؤية من دونها يستحيل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، إذا لا يمكن للفكرة القائلة أن الاختيار التنموي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية كما جرى تطبيقه خلال عدة عقود من القرن الماضي، إذ يتضح أكثر فأكثر أن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن غيرها من الجوانب الاقتصادية، ومن ثم يتعين علينا أن نعرف ما هي القيم الثقافية التي أنتجتها السياسة التنموية في الجزائر؟ حيث اقتصرَت هذه القيم في الأساس على الترشيد الاقتصادي فقط (سموك، 2006، ص 161).

نستهل حديثنا في محاولة الإجابة عن هذا التساؤل إلى التأكيد على أن فشل التجربة التنموية الجزائرية لأنها اعتمدت على اقتصاد الربيع القائم على استنزاف الموارد الطبيعية، بما فيها النفط، دون الأخذ بعين الاعتبار لأهمية الإنسان (المواطن) باعتباره رأس مال بشري فاعل في تحريك عملية التنمية، ودفع عجلة النمو.

إن المجتمع الجزائري تميّز عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرّ بها أثناء فترة التفكك- وهي مرحلة الاحتلال الكولونيالي- ثم مرحلة البناء بداية بالاستقلال إلى يومنا هذا بواقع يتأرجح بين القيم والمبادئ، وبانفصام بين التصرفات والممارسات وكذا الشعارات والإنجازات (خمسة، 2006، ص 97).

ولهذا سنحاول تحديد مختلف التصنيفات التي ورد عليها الفعل التنموي عبر تلك المراحل كالآتي:

أ. المشاركة الرمزية:

بالنسبة لمرحلة الاحتلال الكولونيالي اتخذت المشاركة أشكالا ودرجات مختلفة شكليا، فقد أوجدت السلطات الاستعمارية أبنية سياسية وإدارية لتمارس تسييرا مزدوجا يضم أقلية أوروبية وفئة من المجتمع الجزائري وهي الفئة العميلة لفرنسا (خمسة، 2006، ص 98).

اعتبرت فرنسا بلد حقوق الإنسان أغلبية الجزائريين رعايا لا مواطنين، وكان هناك تمييز واضح على مستوى العمل، إذ لم يكن من حق الجزائريين الوصول إلى عدد من المناصب أو الوظائف أو المهن، وحتى في حال حصولهم عليها، فإن أجورهم لم تكن مساوية مطلقا لأجور المواطنين الفرنسيين (بوخريسة، 2010، ص ص 141-142).

كل هذه الأمور نتج منها تمايز طبقي داخل البناء الاجتماعي، بحيث يحتل الجزائريون أسفل سلم التراتب الاجتماعي، الأمر الذي اثر فيهم اقتصاديا، فاحتلوا قاعدة السلم المهني (بومقورة، 2008، ص 26).

ب. المشاركة الشعبية خلال مرحلة المخططات التنموية الشاملة:

نتج عن قيام المستوطنين الأوروبيين بإخلاء المؤسسات الصناعية والزراعية وتخريبها، إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد الذي أصبح شبه مشلول، مما استدعى فلاحي المزارع القدماء وعمّال الورشات الصناعية إلى ملأ الفراغ وذلك بتسييرهم لهذه الممتلكات (خمسة، 2006، ص 98).

فتوّجت المرحلة بتجربة التسيير الذاتي للمزارع والمشاغل والمؤسسات من طرف الفلاحين والعمّال، واتخذت صور المشاركة هنا صبغة شعبية، وكان يبدو وجود قناة عند السلطات الجزائرية أن التسيير الجماعي (بما فيها المشاركة للشعب) هو الطريق الأفضل لإحداث التنمية والتغلب على التخلف، وكان واضحاً أن أساس المشاركة الأول هو أن يصبح الفرد الجزائري عضواً في جماعة سياسية (حزب جبهة التحرير الوطني) أو عضواً في جماعة اقتصادية: تعاونية، تعاقدية (ساقور، 2008، ص 154).

ج. المشاركة الهامشية في مرحلة الإصلاحات:

لقد رجّحت المشاركة في هذه المرحلة لصالح كفة المسّيين البيروقراطيين على حساب الفئات الأخرى من العمّال والموظّفين، فدخلت بذلك المشاركة في أزمة بسبب اصطدامها مع المصالح الشخصية للفاعلين الاجتماعيين، وأصبحت علاقات العمل داخل مؤسسة المجتمع تحكمها علاقات لا معيارية كالعلاقات الشخصية والقربانية والزبونية التي ابتعدت كل البعد عن العمل وفق المبدأ الأساسي والشرعي وهو القانون، وكذلك بسبب غياب الصدى الاجتماعي لسلوك الفرد ومجهوده وهو ما عبّر عنه "مالك بن نبي" بغياب الباعث المعلن، الذي يعطي لعمل الفرد في المجتمع محتوى اجتماعياً، وبالتالي يساهم ذلك في توسيع الفجوة بين الدولة والمجتمع، مما يكرّس باستمرار ويوسع بشكل فظيع الشعور باليأس والإحباط (خمسة، 2006، ص 99).

لقد بدأ دور الجماهير الشعبية يتراجع، وبدأت الدعوات لإعادة هيكلة الاتحادات الثقافية والمهنية لضمان ولائها ودورها في التنمية الحقيقية، "وهكذا وجد أفراد المجتمع

الجزائري أنفسهم ودون سابق إنذار، عرضة للوصاية (تحت غطاء المشاركة) ومصادرة قناعاتهم الأولية في مجالات الاقتصاد والسياسة والفكر" (بوخريسة، 2010، ص 146).

3. دور ثقافة المواطنة في تفعيل الفعل التنموي بالجزائر:

ظهر جليا من خلال ما سبق أن النموذج التنموي الجزائري فشل لأنه أهمل الجانب الاجتماعي الثقافي من خلال تغييب مفهوم المواطنة التي تقوم على المشاركة الحقيقية للفرد (المواطن) في عملية التنمية انطلاقا من كون الفرد فاعلا له كامل الحقوق، يقوم بواجباته بصفة ديمقراطية من خلال شعوره بالانتماء إلى الوطن الواحد.

فعندما يكون الإنسان مهمشا ومضطهدا لا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية، إذ لا بد من أن يكون الإنسان مشاركا ومنتجا. ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله النوعي الجيد لاكتساب المعرفة والمهارة المتطورة. ولا بد في كل الأحيان أن يتوافر لديه الحد الأدنى من حقوق المواطنة متواكبة مع واجباتها، الأمر الذي يرسخ الشعور بالانتماء والإخلاص والحماسة والعمل الدؤوب والحرص على المال العام والمصلحة العامة (أسامة، 1990، ص 4).

لقد أكدت التطورات الأخيرة، أن الإنسان الجزائري وصل فعلا إلى المستوى الحرج مع المجتمع والسلطة، فهذه الأخيرة تراجعت وابتعدت عن واقع المجتمع، لا تعبر عنه ولا تقيم معه أي صلة من صلات التمثيل الشرعي. فجّل الرؤساء الذين تناوبوا عن الحكم عقب وفاة الرئيس هواري بومدين، لم تفرزهم ثقافتهم السياسية ولا دورهم في المجتمع والدولة. كل ما في الأمر أنهم عينوا وفق منطق دوائر النفوذ في السلطة، وترك للشعب أمر تزكيتهم كحكام عليه. وقد أفضى تكرار ظاهرة عدم الاكتراث بإرادة الشعب كسلطة حقيقية لممارسة الحكم والتخلي عنه، أن طفت في الأعوام الأخيرة مسالة المواطن والدولة، وصارت تعالج كإشكالية خاصة في الصحف الفرنسية. ومنطوق الإشكالية يطرح على النحو التالي: إلى أي مدى يستمر الإنسان الجزائري في أن يعتبر نفسه مواطنا في ظل غياب دولة تكثف معنى

الجمهورية (أي الجمهور الواعي لحقوقه السياسية والمدنية ولواجباته حيال الدولة عندما تسرف بالتزاماتها بعيدا عن إرادة الشعب). وعلى هذا النحو، بدأ الالتفات إلى جهة الدولة لمعرفة مدى شرعيتها ودرجة الإنسان الجزائري في سلم المواطنة (la citoyenneté). فالمواطنة شعور متزايد بوجود الدولة كمعادل سياسي وقانوني للمجتمع والأمة (ثنيو، 1999، ص 23). من خلال ما سبق، يمكن القول في واقعنا الجزائري أننا بحاجة لتأسيس - بكلمات إبراهيم عبد الله غلوم- جديد لمفهوم المواطنة يتجاوز بالكامل المرحلة السابقة بكل منعطفاتها وكبواتها. تأسيس جديد يقوم على الانتماء الوطني متجاوزا في ذلك كل الانتماءات العائلية والمذهبية والقبلية. تأسيس يقوم الكفاءة ودرجة القدرة على العطاء. مواطنة مؤكدة لانتماء الفرد للأرض والوطن والمجتمع والنظام ومعززة لحق الفرد في المشاركة في الشأن العام وليست مغيبة له. أي بمعنى آخر تفعيل وصيانة حقوق المواطنة الثلاث:

أ- الحقوق السياسية في المشاركة في الشأن العام وحقه في الترشيح والانتخاب وفي تولي المناصب العامة.

ب- الحقوق المدنية للفرد والمتمثلة في حقه في التعبير والتمثيل والانتقال والسفر وحقه في الحصول على المعلومة الصحيحة دون تقييد أو منع وحقه في أن يعامل بالتساوي مع الآخرين وفق القانون دون النظر إلى مرجعياته الاثنية والاجتماعية المختلفة.

ت- الحقوق الاجتماعية والمتمثلة في حق المواطن في التمتع بمستوى معيشي لائق وحقه في العمل الشريف واللائق وفي تمتعه بالتساوي في جميع الخدمات التي تقدمها الدولة. كما يعني هذا حقه في الانخراط في الانخراط في تجمعات أهلية مدنية. ومن المهم القول أن تفعيل ذلك قد يتطلب قدرا غير عادي من العمل الطوعي الفردي والجماعي من قبل الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني كما هو الحال من قبل الدولة (غلوم، 2002، ص126).

4. الخاتمة:

كانت هذه المداخله محاولة للتعرف على أثر الأزمة القيمية على التنمية الشاملة من خلال قراءة نقدية للحالة الجزائرية، وقد تبين من خلالها أن أهم أسباب فشل المشروع التنموي في الجزائر، إنما يرجع إلى تغييب الإنسان (المواطن) الأمر الذي انجر عنه عدة انعكاسات سلبية في منظومة القيم لديه، مما جعله يعيش حالة من الاستلاب والإحباط والشعور بالانهزامية والانتكالية وعدم المجابهة وانعكس ذلك في سلوكه الاجتماعي وحياته اليومية.

لذا، فالمنطق التنموي الجديد الذي يؤطر التنمية الشاملة في الجزائر يؤكد على ضرورة تربية الإنسان الجزائري على قيم المواطنة والمشاركة، كما يفرض أيضا توحيد أفراد المجتمع حول قيم ثقافية تجسد روح المبادرة والابتكار والإبداع، لأن هذه الأخيرة - في تقديرنا - هي الضامن، الأمثل لتنمية بشرية مستدامة وحقيقية.

ولذلك نعتقد أنه آن الأوان للخروج من الأزمة القيمية السائدة في التعامل مع المواطن إلى دولة المواطنة والمساواة التامة وتكريس مبدأ حقوق الإنسان، وعلى هذا النحو، يجب نشر الأهداف الأساسية لثقافة المواطنة، والتي نجملها فيما يلي:

- تكريس مبدأ المواطن (الإنسان)، لتشكيل مناعة وطنية تسهم في تماسك المجتمع في الأزمات الحادة، وتلافي تفجير ما أمكن من الأزمات القابلة للتفجير.
- إعادة الثقة في الدولة ذات السيادة، الفعلية لا الشكلية.
- قبول الطرف الثاني والاختلاف معه، واحترام الرأي والرأي الآخر بالتضامن والإرادة، والحياة المشتركة، والإيمان بالأرضية الوطنية.
- نشر قيم الثقافة الإنسانية الراقية، وتشجيع التفاعل الثقافي بعيدا عن أهداف السياسة ومصالحها.
- بناء الدولة الحديثة على أسس سليمة تصون القوانين وتفرض العدالة الاجتماعية، وتطبق المساواة الفعلية بين الحقوق والواجبات.

المراجع:

- أسامة، عبد الرحمان. (1990). الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية ، مجلة المستقبل/العربي، عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 12، ع(131).
- بشارة، عزمي. (2010). أن تكون عربيا في أيامنا ، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوخريسة، بوبكر. (2010). الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع(12).
- بومقورة، نعيم. (2008). الحركة النقابية في الجزائر وسياساتها المطالبية ، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، ع(01).
- ثنيو، نور الدين. (1999). الدولة الجزائرية...المشروع العصي ، مجلة المستقبل/العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، السنة 21، ع(242).
- الجابري، محمد عابد والإمام، محمد محمود. (1995). التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (2)، نيويورك، طبع برنامج الأمم المتحدة الإغاثي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، الأمم المتحدة.
- حجاب، محمد منير. (1998). الإعلام والتنمية الشاملة ، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- خمسة، غضبان. (2006). فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري وإشكالية السلطة ، [رسالة ماجستير غير منشورة] في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- ساقور، عبد الله. (2008). محاضرات في التنمية بالمشاركة . منشورات جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر.

- سموك، علي. (2006). إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية، من اجل مقارنة سوسيواقتصادية ، مجلة دفاتر المخبر، ع (02)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- شفيق، محمد. (1997). التنمية والمتغيرات الاقتصادية. قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- الشميري، سمير عبد الرحمان. (2004). المواطنة المتساوية (اليمن نموذجا). في: علي خليفة الكواري (محرر)، [وآخرون]، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط 2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عروب، هند. (2006). ثقافة المواطنة في بلاد الرعية، المجتمع المغربي نموذجا، في: حافظ عبد الرحيم [وآخرون]، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 52 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غلوم، إبراهيم عبد الله. (2002). بناء الديمقراطية/ بناء الثقافة المدنية ، مجلة البحرين الثقافية، السنة 9، العدد 31.
- كيوان، فاديا. (2001). النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالتزاعات: دراسة حالة لبنان ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية: 28، نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
- محفوظ، محمد. (2005). الحرية والإصلاح في العالم العربي ، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- منال، طلعت محمود. (2001). التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

- النجار، باقر سلمان. (2008). الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352.
- النشار، مصطفى. (2008). الحرية والديمقراطية والمواطنة ، قراءة في فلسفة أرسطو السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.